مصر: مخاوف من «مذبحة قضاء» جديدة بعد احالة قاضيين من قادة حركة الاستقلال للمحاكمة

القاهرة ـ من منى سالم:

احيل اثنان من قادة حركة استقلال القضاء التي بدأت قبل عام في مصر، الى محاكمة قد تفضي الى عزلهما من السلك القضائي، مما اثار مخاوف من «مذبحة قضاء جديدة» مشابهة لتلك التي شهدتها مصر في 1969.

وقالت مصادر قضائية امس الاثنين ان وزير العدل المصري محمود ابو الليل ابلغ رئيس نادي قضاة مصر زكريا عبد العزيز انه قرر احالة المستشارين هشام البسطويسي ومحمود مكي وهما من نواب رئيس محكمة النقض الى المحاكمة امام «مجلس صلاحية».

وهذا المجلس محكمة خاصة للقضاة تكلف البحث في ما اذا كانوا يصلحون لمواصلة تولي العمل القضائي. ويحق له عزل القضاة الذين يرى عدم صلاحيتهم واحالتهم الى التقاعد او نقلهم الى وظائف ادارية. وتضم هذه المحكمة سبعة اعضاء هم رئيس محكمة النقض ورئيسا محكمتي استئناف القاهرة والاسكندرية واقدم ثلاثة مستشارين في محكمة النقض اضافة الى النائب العام.

ويعين اثنان من اعضاء هذه المحكمة وهما رئيس محكمة النقض والنائب العام، بقرار من رئيس الجمهورية.

وقال المستشار محمود مكي الذي يقود منذ اكثر من عام حركة القضاة الاصلاحيين الذين يطالبون باستقلال السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية وكشفوا خصوصا حالات التزوير التي شابت الانتخابات التشريعية الاخيرة في خريف 2005، ان «هناك مخاوف حقيقية من ان تكون هذه بداية مذبحة قضاء جديدة».

وكان الرئيس المصري الاسبق جمال عبد الناصر عزل 127 قاضيا من السلك القضائي في العام 1969 لاسباب سياسية، في حادثة عرفت في مصر باسم «مذبحة القضاة». واضاف مكي لوكالة فرانس برس ان «مذبحة القضاة في 1969 كانت افضل مما يجري الان لان الرئيس المصري انذاك ذبح القضاة بنفسه واتخذ القرار شخصيا فكان في ذلك نوع من الشجاعة».

وتابع «اما اليوم فالاساليب التي تستخدم لذبح القضاة تفتقر الى اي جسارة اذ لا يتخذ قرار سياسي مباشر وانما يتم اللجوء الى القضاء نفسه وهناك فرق كبير بين الحالتين تماما كالفرق بين القتل بالسيف والقتل بالسم». واعتبر مكي ان «هذا القرار دليل على استمرار الحكومة في محاولة تطويع القضاة.

فهي تريد قضاة ينفذون اوامرها وهي تسعى لترويعهم لكي يكفوا عن المطالبة باستقلال القضاء».

وأوضح ان التهمة المنسوبة الى القاضيين «هي انهما طالبا بالتحقيق مع القضاة الذين ثارت شكوك حول مشاركتهم في تزوير نتائج الانتخابات (التشريعية)»، معتبرا انه «لا يصح ان تكون هذه تهمة من الاساس لان القضاة يفترض ان يكونوا اكثر الناس حرصا على الامانة التي كلفوا بها وهي ضمان نزاهة الانتخابات».

ودعا محمود مكي «المجتمع كله» الى «حماية قضاته والا فان امل الشعب المصري في العدل سيصادر».

وأكد انه رغم «التهديد الماثل بعزل القضاة، فاننا سنتمسك بضرورة محاسبة المزورين (في الانتخابات الاخيرة) وباستقلال القضاء».

ورفض القاضيان المحالان الى المحاكمة امام مجلس صلاحية التعليق على القرار.

وقال محمود مكي «لم ابلغ بعد لا شفهيا ولا رسميا بالقرار ولا باسبابه وما زلت في انتظار مزيد من المعلومات». واكتفى البسطويسي بالقول ان «هذه الخطوة كانت متوقعة في ظل النهج الذي تتبعه الحكومة منذ فترة طويلة وهي ان يتحول كل مطالب بالاصلاح الى متهم».

واشار الى ان «هذا الاجراء بحد ذاته هو دليل على عدم استقلال القضاء لانه يفترض لو كان القضاء مستقلا الا يكون لوزير العدل شان في تاديب القضاة».

وسيعقد مجلس ادارة نادي قضاة مصر الذي بدأ منذ اذار/مارس 2005 معركة مع الحكومة المصرية للمطالبة بتعديل تشريعي يكفل حدا ادنى من استقلال القضاء، اجتماعا طارئا اليوم الثلاثاء لبحث كيفية مواجهة قرار احالة القاضيين الى «مجلس صلاحية». (ا ف ب)

افراد قوات الامن المركزي في مواجهة المتظاهرين في الاسكندرية امس الاول

مركز حقوقي يطالب بتنحي اعضاء اللجنة التأديبية للقاضيين

القاهرة ـ «القدس العربي»:

طالب المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة بتنحي رئيس مجلس القضاء الاعلى واعضاء لجنة تأديب القضاة التي احيل اليها اثنان من نواب رئيس محكمة النقض هما المستشار هشام البسطاويسي ومحمود مكي.

وقال المركز في بيان له ان احالة المستشارين للجنة التأديبية يعد تطورا خطيرا ينذر بالتنكيل بالقضاة الذين اعربوا عن رأيهم بضرورة استقلال القضاة في مصر.

واضاف البيان ان تشكيل لجنة التأديب من رئيس محكمة النقض وثلاثة من اقدم رؤساء محاكم الاستئناف وثلاثة من مستشاري المحكمة يتعارض مع ابسط مبادىء المحاكمة العادلة والمنصفة والتي تقتضي الا يكون الشخص خصما وحكما في آن واحد.

وذكر البيان ان هذا التعارض يظهر بوضوح مع رئيس اللجنة ورئيس محكمة النقض في نفس الوقت لوجود خصومة بينه وبين القاضيين المحالين للتحقيق تواترت على نشر ملامحها وسائل الاعلام، وكذلك البيانات الصادرة من مجلس القضاء الاعلى الذي يرأسه رئيس اللجنة التأديبية ايضا ووصف فيها القضاة المحالين للتحقيق بالقلة المارقة.

وزارة الصحة المصرية تعد ملفات عن المجانين بعد احداث الاسكندرية

القاهرة ـ «القدس العربي»:

بدأت وزارة الصحة في اعداد ملف طبي عن المرضى النفسيين والعصبيين بجميع مستشفيات مصر والذين تقدرهم تقارير بحوالي 4 ملايين مريض نفسي، وتعكف الوزارة على متابعة هؤلاء المرضى الذين يتلقون العلاج حاليا أو الذين خرجوا من المستشفيات وذلك لمعرفة طرق عودتهم الى الحياة الطبيعية ومدى الخطورة التي يشكلونها ضد المجتمع، ويأتي ذلك في اعقاب الاحداث التي وقعت في مدينة الاسكندرية بسبب قيام شخص قالت الشرطة انه مختل عقليا بقتل احد المصلين المسيحيين في سلسلة اعتداءات على كنائس بالاسكندرية، وقيام شخص آخر مضطرب نفسيا بالاعتداء على احد المصلين اثناء صلاة المغرب بأحد مساجد المنصورة. وقال عبد الرحمن شاهين المتحدث باسم وزارة الصحة في تصريحات صحافية ان الملف الطبي الذي ستقوم الوزارة باعداده يهدف الى التأكد من استمرار العلاج اللازم للمريض، وقال ان مصر لديها الكفاءات في مجال الطب النفسي ويستخدمون احدث الاساليب العالمية في علاج المرضى كممارسة العمل والفن وسماع الموسيقى لدمج المريض في المجتمع. ومن الجدير بالذكر ان مصر بها ثاني اقدم مستشفى نفسي في العالم وهو مستشفى قلاوون.

اطلاق سراح رئيس حزب الوفد المصري المخلوع بكفالة

■ القاهرة ـ يو بي آي: افرجت السلطات المصرية امس عن رئيس حزب الوفد المخلوع نعمان جمعة بعد دفعه كفالة قدرها عشرة الاف جنيه نحو (1800 دولار).

وكانت النيابة العامة المصرية قد أمرت في الرابع من نيسان (أبريل) الحالي بحبس جمعة و14 من أنصاره لمدة 45 يوما على ذمة التحقيق في تهم تخريب الممتلكات والشروع في القتل بعد اشتباكات شهدها حزب الوفد مطلع الشهر الحالي أدت الى اصابة 23 شخصا.

وقال مسؤول قضائي لـ«يونايتد برس انترناشونال» ان نيابة شمال الجيزة قررت اليوم (امس) الافراج عن جمعة بكفالة قدرها عشرة الاف جنيه نظرا لظروفه الصحية.

وأضاف المسؤول ان النيابة لا زالت تحقق مع عضو مجلس الشعب (البرلمان) ومساعد جمعة أحمد ناصر ونجليه أشرف وايهاب و11 اخرين.

ووجهت النيابة لجمعة، عميد كلية الحقوق السابق بجامعة القاهرة، تهم ممارسة «البلطجة واثارة الشغب والشروع في القتل والاتلاف والحرق للممتلكات وحيازة أسلحة نارية واسلحة بيضاء ومفرقعات».

وكانت لجنة شؤون الاحزاب المصرية قد قررت قبل عشرة أيام اعتماد مصطفى الطويل رئيسا لحزب الوفد الليبرالي المعارض.

وكانت الهيئة العليا لحزب الوفد قد عزلت جمعة في كانون الثاني (يناير) الماضي بعد اتهامات بسوء استخدام السلطة والانفراد باصدار القرارات.

وانتخبت الجمعية العمومية لحزب الوفد في شباط (فبراير) الماضي الطويل كرئيس للحزب بدلا من جمعة الذي طعن في الحكم أمام المحكمة الادارية بدعوى عدم قانونية الجمعية العمومية.

وكانت شرطة مكافحة الشغب قد اعتقلت جمعة في الاول من نيسان (أبريل) الحالي وعددا من أنصاره بعد اشتباكات داخل مقر الحزب أدت الى اصابة نحو 23 شخصا معظمهم من صحافيي جريدة «الوفد» وثلاثة منهم في حالة حرجة.

وقال محمود أباظة نائب رئيس حزب الوفد ان ما فعله جمعة «يأتي نتيجة طبيعية لهزيمته المنكرة في انتخابات الرئاسة»، واصفاً ما حدث «بأنه عملية اجرامية قامت بها مجموعة من المترفين».

وحل جمعة (72 عاما) ثالثا في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ايلول (سبتمبر) الماضي بفارق ضخم جدا خلف الرئيس حسني مبارك وزعيم حزب الغد المسجون أيمن نور.

وانتخب جمعة رئيساً للوفد في عام 2000 خلفا لزعيمه التاريخي فؤاد سراج الدين.

وللحزب ستة مقاعد فقط من بين مقاعد البرلمان البالغ عددها 454 مقعدا.

الاجراءات الامنية وحدها لا تستطيع نزع فتيل الاحتقان

تحليل: التوتر الطائفي في مصر يشير لاهمية الاسراع بالاصلاحات

لندن ـ «القدس العربي»

ـ من خالد الشامي:

يعتبر محللون ان المواجهات الطائفية التي شهدتها الاسكندرية مؤخرا ليست سوى «قمة جبل» من التوتر الطائفي والاحتقان السياسي والعنف الكامن داخل المجتمع.

ويعتبرون ان العنف الذي اندلع اثناء تشييع جنازة المواطن نصحي عطا الله كشف رغبة قديمة لدى الاقباط في التعبير عن غضب متراكم ساهمت فيه حوادث عديدة خلال الشهور الماضية.

وبينما يحمل الاقباط اجهزة الامن مسؤولية تكرار الاعتداءات على كنائسهم ومصالحهم، فان الانتخابات الاخيرة اثبتت انهم لا يترددون في الانحياز لاستمرار النظام والقيادة السياسية الحالية درءا لخطر وصول «الاخوان» للحكم. واصدر البابا شنودة الثالث بطريرك الاسكندرية ما يشبه «الفتوى» بالتصويت للرئيس حسني مبارك في الانتخابات الاخيرة، ما اعتبره بعض الاقباط تجاوزا لدوره كمرجعية روحية للاقباط الارثوذكس.

ويشكو الاقباط من عدم استجابة الدولة للعديد من مطالبهم وبينها الغاء قانون قديم معروف بـ«الخط الهمايوني» ويحظر بناء الكنائس او ترميمها الا بموافقة رئيس الجمهورية، بينما لا يحتاج بناء المساجد الا لموافقة مسؤولين محليين.

وبالرغم من تفويض هذه السلطة للمحافظين مؤخرا فان البيروقراطية ما زالت تمثل عائقا امام حدوث تغيير حقيقي من وجهة نظر الاقباط.

وتعالت الاصوات مؤخرا باصدار قانون موحد لبناء دور العبادة بكافة انواعها، الا انه لم ير النور بعد.

ويرى مراقبون ان مماطلة الحكومة وتباطؤها هما الصفة الغالبة على تعاملها مع كافة ملفات الاصلاح السياسي والقضائي والديني، ولا تقتصر على قضية الاقباط بعينها.

ويسوقون كامثلة على ذلك التسويف في تنفيذ وعد الرئيس مبارك بالغاء عقوبة الحبس للصحافيين والمماطلة في الغاء قانون الطوارىء رغم تعهدات مبارك الانتخابية بهذا الشأن.

وقد رفض جمال مبارك الرجل القوي في الحزب والدولة مؤخرا اعطاء تاريخ محدد لاقرار قانون مكافحة الارهاب الذي سيحل بديلا عن قانون الطوارىء الذي تجمع احزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني وحتى المجلس القومي لحقوق الانسان التابع للدولة على المطالبة بالغائه.

ويعتبر ناشطون سياسيون ان احداث العنف الطائفية او الدينية بشكل عام توفر حجة اضافية للنظام للمماطلة في تطبيق الاصلاحات بزعم المحافظة على السلم الاهلي.

وبالرغم من الزيادة الملحوظة في الحوادث المثيرة للتوتر الطائفي، الا ان اثارها تبقى محدودة ومنحصرة في دائرة من المتطرفين على الجانبين في ما يبدو.

وتبرز المواجهات الطائفية الاثار السلبية لغياب التمثيل السياسي للاقباط في مؤسسات الدولة ما جعل الكنيسة القبطية تتصرف وكأنها تملك تفويضا سياسيا للتحدث باسم الاقباط والدفاع عن مصالحهم بدلا من الاكتفاء بدورها الطبيعي في الارشاد الروحي.

وتشير انباء الى وجود توتر بين البابا شنودة المعتكف خلال هذا الاسبوع المعروف بـ«اسبوع الالام» في وادي النطرون، ورفضه تلقي اتصالات من موظفين كبار في رئاسة الجمهورية يتوقعون منه الظهور علانية وتهدئة الاقباط الغاضبين.

وكان الرئيس السابق انور السادات قرر عام 1981 تحديد اقامة البابا شنودة في وادي النطرون وتفويض سلطاته الروحية الى لجنة خماسية من كبار القساوسة اثر احداث طائفية في حي الزاوية الحمراء بالقاهرة حينئذ.

وتحدث كاهن الكنيسة المعلقة امس الاول عن رفض كافة القساوسة اتصالات من المسؤولين في الدولة احتجاجا على الاعتداء الجديد على المصلين في الاسكندرية.

وقبل ايام قليلة من قداس عيد القيامة الذي سيحتفل به الاقباط الاحد، تبدو العلاقة بين الكنيسة والدولة متوترة بشكل غير مسبوق.

وعادة ما يحضر مندوب من رئاسة الجمهورية الاحتفال المتوقع ان يكون مشحونا بالحزن والاسى هذا العام بسبب ضحايا الاعتداءات في الاسكندرية.

ويتوقع مراقبون ان تحاول الدولة احتواء الغضب باقالة بعض المسؤولين الامنيين في الاسكندرية، وتشديد اجراءات تأمين الكنائس، الا انهم يشككون في ان تكون «المعالجة الامنية» كافية لتنفيس الاحتقان الطائفي الذي هو جزء من حالة احتقان سياسية عامة.

ويعتبرون انه من الضروري اعتماد مقاربة شاملة تقدم حزمة اصلاحات سياسية وادارية تشدد على اعتبار المواطنة اساسا وحيدا لتعامل الدولة مع الوضع الطائفي.

وبينما تخشى الدولة من ان تبدو وكأنها خضعت لضغوط داخلية وخارجية بهذا الشأن، لا تتردد جماعات اقباط المهجر في استخدام التصاعد الجديد للتوتر الطائفي في ممارسة المزيد من الضغوط.

وتنظم جماعات الاقباط في الولايات المتحدة غدا الاربعاء مظاهرة واسعة امام البيت الابيض للمطالبة بالتدخل لـ«حماية الاقباط من الاعتداءات والاضطهاد» حسب المنظمين.

الا ان مثل هذه المظاهرات التي كانت في استقبال الرئيس مبارك لدى زيارته الاخيرة لواشنطن قبل ثلاثة اعوام لم تترك اثارا واضحة على العلاقات الثنائية المتوترة بالفعل ولكن لاسباب اخرى تتعلق بالاصلاحات السياسية والازمة العراقية.

ونفى رجل الاعمال نجيب ساويروس قبل عدة ايام في حديث للتلفزيون المصري وجود اضطهاد ضد رجال الاعمال الاقباط الذين يملكون نسبة كبيرة من مؤسسات القطاع الخاص في مصر، الا انه شكا من استبعاد الاقباط من اجهزة الامن، والمؤسسات السياسية في الدولة.

وطالب باجراءات مماثلة لاعتبار يوم عيد الميلاد اجازة قومية، مشيرا الى انها احدثت اثارا طيبة لدى الاقباط بشكل عام.

ويعتبر مراقبون ان التوتر الجديد قد يسرع اتخاذ اجراءات لنزع فتيل الازمة مثل الغاء خانة الديانة من بطاقة الهوية الشخصية، التي يقال انها تساهم في التمييز ضد الاقباط بمجالات التوظيف والعمل العام.

الا ان مثل هذه الاجراءات تبقى جزءا من منظومة اصلاحية متعددة الجوانب، وتشمل الى جانب الاصلاح السياسي اجراءات للاصلاح الاجتماعي لمواجهة ظواهر عديدة غريبة على المجتمع المصري ليس التوتر الطائفي سوى واحد منها.

انسحبت من مفاوضات ابوجا

تشاد تتعهد بعدم طرد اللاجئين السودانيين من اراضيها

الخرطوم ـ «القدس العربي»

ـ من كمال حسن بخيت :

تراجعت الحكومة التشادية عن عزمها طرد مئتي الف لاجئ سوداني يقيمون باراضيها عقب القطيعة التي تمت بينها والسودان في اعقاب الهجوم الذي شنته المعارضة التشادية على العاصمة نجامينا واعلن المفوض الاعلى للاجئين انطونيو غوتيريس امس الاثنين ان الرئيس التشادي ادريس ديبي تعهد بعدم طرد اللاجئين من دارفور المقيمين في تشاد كما سبق وهدد. وقال غوتيريس في بيان انه اجرى الاحد محادثة هاتفية مع الرئيس ديبي «في اطار جهودنا الآيلة الى تامين حماية للاجئين من دارفور (المقيمين) في تشاد».

وتابع غوتيريس «يسرني الاعلان عن تأكيد (ديبي) انه لن يتم ابعاد اللاجئين وان تشاد ستحترم المبادىء الدولية» في ما يتعلق باستضافة اللاجئين.

وفي نجامينا حدث ما توقعه المراقبون بانسحاب وفد الوساطة التشادية امس من مفاوضات السلام حول اقليم دارفور التي تجري في نيجيريا تحت رعاية الاتحاد الافريقي وقال رئيس الوفد التشادي حبيب دوتوم «اثر قطع العلاقات الدبلوماسية بين تشاد والسودان، قررت الحكومة التشادية سحب ممثليها من مفاوضات السلام حول اقليم دارفور السوداني التي تجرى بمبادرة من الاتحاد الافريقي».

واعلن وزير الخارجية التشادي احمد علامي امس ان بلاده انسحبت من مفاوضات السلام حول اقليم دارفور التي تجري في نيجيريا بسبب «الاعتداء السوداني» على تشاد.

وقال علامي «لا يفيد ان نؤدي دور الوسيط فيما نحن ضحايا الاعتداء السوداني وصولا الى نجامينا، لا يمكننا ان نكون طرفا في نزاع ونمارس الوساطة فيه». وساهمت تشاد الى الان في الوساطة التي يتولاها الاتحاد الافريقي في مفاوضات السلام بين حكومة الخرطوم والمتمردين السودانيين في دارفور.

في الاثناء جددت المعارضة التشادية امس اتهاماتها لحركة تحرير السودان بدارفور بالتورط في القتال مع القوات التشادية الحكومية ضد المعارضة وقال مسؤول رفيع بتحالف المعارضة التشادية ان القتال الذي يدور حول مدينة أدرى التشادية يقوده قادة ميدانيون بحركة تحرير السودان مدعومون من الجيش التشادي. وقال محمد شريف جاكو رئيس التحالف التشادي أن متمردي دارفور وبدعم من الجيش التشادي يخططون لشن هجوم على مدينة الجنينة عاصمة ولاية غرب دارفور تنفذه حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، وأوضح جاكو ان منطقة بيضة الواقعة بالقرب من محلية هبيلة داخل الاراضى السودانية تشهد حشودا لمتمردي دارفور فى اطار هذا المخطط وشن جاكو هجوما عنيفا على متمردى دارفور واتهمهم بالتورط فى نزاع تشادي داخلي مؤكدا ان المعارضة التشادية ستتعامل مع اية اعتداءات عليها من جانب حركة تحرير السودان بالحسم اللازم محذرا من مغبة التعرض لقواته فى نزاعها مع الجيش التشادي والذي أكد انه يدور داخل الاراضى التشادية ولا علاقة للسودان به.

الترابي يلتقي بقيادات الحركة الوطنية لشرق السودان

الخرطوم ـ «القدس العربي»:

تؤشر مجريات الاحداث في شرق السودان الى انفجار وشيك في الاوضاع كانت مؤشراته الهجوم على مدينتي تني ووقر الاسبوع الماضي والذي اعقبته تحركات كثيفة من جانب الحكومة التي اعلنت تأهبها لصد اي عدوان على مدينة كسلا الاستراتيجية فيما دخلت قوات الفتح التابعة للحزب الاتحادي الديمقراطي الى المدينة امس الاول وسط استقبال جماهيري حاشد مما يؤكد فتح جبهة جديدة على الحكومة السودانية التي تكابد لاغلاق ملف دارفور. وبالامس التقى زعيم حزب المؤتمر الشعبي الدكتور حسن الترابي بقيادات من الحركة الوطنية لشرق السودان وقال المهندس هاشم طاهر شيخ طه رئيس الحركة بولاية البحر الأحمر ان اللقاء كان في إطار التنوير الذي تقوم به الحركة لقيادات وزعماء الأحزاب السودانية لعرض وشرح مبادرة أركويت لحل مشكلة شرق السودان فيما ابدى الدكتور الترابي تفهما كبيرا لخط واستراتيجية الحركة في إيجاد حل لمشكلة الشرق دون اللجوء لوسائل العنف الذي اهلك الحرث والنسل بجنوب وغرب السودان. وأكد الدكتور الترابي على ان منهاج البعد القومي الذي تنتهجه الحركة الوطنية لشرق السودان قد اكسبها قبولا واسعا بشرق السودان، الشيء الذي أثر إيجابا في الفهم العام للمشكل داخليا وخارجيا مما حدا ببعض تنظيمات الشرق السياسية بتغيير وجهتها وأسلوبها. من جهة أخرى أعلن المهندس هاشم طاهر شيخ طه رئيس الحركة بولاية البحر الأحمر انضمام القيادي، والقطب السياسي الاتحادي البارز عبد اللطيف احمد محمد شله للحركة الوطنية لشرق السودان مع مجموعة من القيادات السياسية بولاية البحر الأحمر.

في الاثناء ناشد زعماء القبائل في شرق السودان الحكومة استخدام كافة الوسائل المتاحة لعقد مفاوضات سلام مع المجموعات المتمردة وطالبوا الحكومة بالحرص على مشاركتهم لاحلال السلام في الاقليم، في وقت كشفت فيه الحكومة عن تنسيق بين الحكومة الاريترية والمعارضة السودانية لاستهداف الجبهة الشرقية من البلاد. وقرر زعماء القبائل اعقاب ختام ورشة عمل اصدار بيان من اجل تقوية الاعمدة التي ستقوم عليها المباحثات بين الحكومة المركزية والحركات المسلحة. وطالب زعماء القبائل الحكومة بعقد مفاوضات سلام مع المجموعات المتمردة والحرص على مشاركتهم وناشدوا الحكومة استخدام كافة الوسائل المتاحة لجلب السلام الى اقليمهم.

وفي سياق متصل كشفت الحكومة عن مخطط يستهدف شرق السودان فرغت الحكومة الاريترية منه. وقال مصدر مطلع ان الحكومة الاريترية رتبت للقاء خاص جمع القيادة العسكرية الاريترية وفصائل مؤتمر البجا، الاسود الحرة وحركات التمرد بدارفور لاستهداف الجبهة الشرقية.

وعلى صعيد متصل اعتبر الحزب الحاكم الاحداث التي وقعت مؤخراً بمنطقتي ووقر بشرق السودان الهدف منها ترويع المواطنين بتلك المناطق.

واتهم مسؤول الشرق بالحزب الحاكم صلاح علي آدم جبهة الشرق بعدم الجدية في الوصول الى سلام يكفل الاستقرار لمناطق الشرق. وقال ان وجود عناصر مسلحة لحركة العدل والمساواة تعمل بالتنسيق مع جبهة الشرق محاولة لنقل التوتر من دارفور الى الشرق، واوضح ان الهجوم الاخير على منطقة وقر اسقط شكوكاً كبيرة على نوايا جبهة الشرق في الجلوس للتفاوض وقال «سلوك حاملي السلاح بالشرق قد لا يعزز احتمالات التفاوض قريباً».

دخول الترابي الى ملف شرق السودان من اوسع ابوابه يعيد للاذهان الاتهامات المتكررة التي وجهت لحزب المؤتمر الشعبي وزعيمه المثير للجدل بأنه الذي اشعل شرارة دارفور بواسطة الامين العام للحزب الدكتور علي الحاج الموجود بالمانيا وبعض المقربين من الدكتور الترابي الذين يتولون قيادة الحركات المسلحة بدارفور وهو الاتهام الذي نفاه الترابي جملة وتفصيلاً.

تقرير: الاعلام العراقي الجديد متذبذب يعمل فيه طائفيون وفئويون وتسيطر عليه الاحزاب

لندن ـ «القدس العربي»:

حذر تقرير صادر عن منظمة «كتاب بلا حدود» ومقرها المانيا من الوضع المتردي للثقافة وحرية الاعلام، ووصفت المنظمة في تقرير لها بعنوان «واقع الثقافة والاعلام في العراق بعد التاسع من نيسان (ابريل) 2003» قائلة ان الكتاب والاعلاميين العراقيين يعانون من مطرقة الاحتلال وسندان القوى المتصارعة علي العراق اليوم، وحذر التقرير من «الدور الكبير والخطير الذي تمارسه قوى متعددة أخرى ذات صبغة طائفية ومنظمات إرهابية مختلفة التوجهات والأيديولوجيات باتت متورطة في شن حرب إبادة ضد خصومها الذين قد يختلفون معها»

ويلاحظ التقرير ان العراق شهد خلال الاعوام الثلاث الاخيرة تحولات جذرية في بنيته السياسية انعكست بشكل واضح على الوضع الاكاديمي والثقافي.

ويمر المثقفون والكُتّاب في العراق بظروف صعبة للغاية تجعل أمر التنبؤ بمستقبل أفضل ضرباً من ضروب الحلم البعيد المنال. ويتحدث التقرير عن عمليات عزل المثقفين الفاعلين في الحياة الثقافية العراقية تحت ذريعة علاقتهم بالنظام السابق. واضحت الاحزاب الجديدة او القادمة من الخارج العربة التي يحاول منها الكثير من الكتاب والمثقفين الدخول في الوسط الثقافي مع ان هذه الاحزاب لا تعبر الا عن مصالح فئوية أو إثنية أو طائفية.

وقد تبنت بعض الاحزاب مثقفين مرحليا وحاولت تسخير جهودهم في ما يصب في خدمة مصالحها. واصبحت الثقافة والاعلام رهن وجهات نظر علمانية او دينية باتت تتصارع على الوضع القائم في العراق. ويعترف التقرير ان الوضع العراقي الجديد الذي يشير الى تعدد سياسي لم ينجح حتى الان بخلق قطاع خاص ينشط بشكل حقيقي وفعلي في مجال بناء مؤسسات ذات طبيعة ثقافية تمتلك استقلالها الذاتي.

ووصف التقرير الواقع الثقافي، والتعليمي والاعلامي بالمشوه والمهزوم من الداخل. واسس الوضع الجديد لثقافة طائفية فئوية يشير اليها التقرير بالنزعات «اللاثقافية» تشير لعملية فرز تقوم على أسس غير ثقافية كالأسس الطائفية أو العنصرية أو العرقية أو القومية أو السياسية ذات الأفق الضيق والرؤية المحددة والنظرة الأنانية، مما جعل من الحالة الثقافية في عراق اليوم حالة يسودها البعد الفلكلوري أكثر مما هو البعد العلمي أو الثقافي الحقيقي والمحايد بين الفئات المكونة للشعب العراقي.

ولفت التقرير الى ظاهرة جديدة بدت بعد الاحتلال بين المثقفين العراقيين وهي الوشاية والدسيسة حيث بدأ بعض الكُتّاب «يهددون المثقفين من خلال الصحافة بكتابات ذات صبغة تحريضية من جانب، وذات نفس (إخباري) من جانب آخر، مستخدمين أسلوب الترويع والتهديد في الكشف عما يسمونه ماضياً». وتم تخريب المؤسسات الثقافية والاكاديمية عبر وضع مسوولياتها بايد غير مؤهلة. ولاحظ التقرير ان الاعلام العراقي الجديد الذي شهد طفرة ونوعا من الحرية، بات اعلاما طائفيا فئويا وتحريضيا ويبتعد كثيرا عن المهنية والموضوعية المتوخاة من وسائل الإعلام.

وبهذا اصبح العراق من اكثر مناطق العالم خطورة لممارسة العمل الصحافي بالنسبة للصحافيين الاجانب والعرب، وحتى الان قتل 65 صحافيا عراقيا منهم الصحافية المعروفة اطوار بهجت التي اختطفت مع طاقم التصوير وقتلت قرب مدينتها سامراء. ولخص التقرير مأساة العمل الصحافي في العراق اليوم عبر قصة صحافي كتب تقريرا قال فيه ان «عشرات خرجوا في مظاهرات..». وفي اليوم التالي وبمجرد ظهور الخبر في الصحيفة فوجئ الصحافي بسيارة تقف أمام باب داره تحمل عدداً من المسلحين الذين اقتادوه إلى مقرهم وقدموه (مذنباً) إلى زعيمهم ليؤنبه قائلا: «كيف تكتب عشرات المتظاهرين ولم تكتب المئات؟!!» فرد الصحافي قائلا: «لقد نقلت الحقيقة فمتظاهروكم لم يتجاوزوا الخمسين فرداً».. فقال الشيخ: «في المرة القادمة اعرض علينا أي خبر تكتبه قبل نشره وإلاّ...».. وتحت وطأة هذا التهديد بدأ الصحافي ـ حسب ما أكده شخصياً ـ ينفخ في الأرقام والحقائق والأخبار ممتنعا عن التعليق وإبداء الرأي على أي مادة يكتبها لجريدته.. وقال التقرير ان الصحافة المطبوعة «فقدت جرأتها»، مما ادى لولادة الصحافي الواحد في عدة صحف في وقت واحد، حيث ندرة الكفاءة الصحافية من جهة وضآلة الأجور والحوافز من الجهة الأخرى. وقال التقرير ان معظم الصحف العراقية مدعومة من جهات ولا تعلن عن الممول لها، وتهتم الصحف باخبار رسمية عن «اقام» «وودع»، و «انشىء» مع ان الصحافي في الغالب لا يكون متواجدا في موقع العمل. بالنسبة للمحطات الفضائية يقول التقرير ان اداءها غير مهني، ومعظمهما يقوم بمهمة ترويجية وتفتقد كلها المصداقية والتشويق، اما محطات التلفزة المحلية فلا تخدم الا محافظ هذه المنطقة او تلك، وتهدف لاشغال الناس من خلال عرض فضائح العاملين في المحافظة وبامر من المحافظ نفسه من اجل اقناع الرأي العام بوجود ديمقراطية.

ويرى التقرير ان الاعلام العراقي متذبذب، ويشهد حرية مزعومة، وبعيد عن النزاهة والحيادية، ويعمل الصحافي في المناطق من خلال رضا اطراف حزبية او دينية، ومعظم العاملين في الاعلام العراقي من دعاة الطائفية والاقليمية. يضاف الى ذلك ممارسات قمع حرية التعبير التي تقوم بها الاحزاب الدينية والاثنية، ويتم تصفية الاشخاص الذين لا يلتزمون بخط الحزب او الجماعة. وتتدخل هذه الاحزاب في العمل الجامعي من خلال تعطيل الدوام الدراسي او اجبار الطلاب على لبس زي معين، وفرض لجان دينية على ادارات الجامعة يرؤسها طلاب متشددون. وادى هذا الوضع لتفريغ الجامعات من الادمغة والعقول حيث تمت تصفية 106 من الباحثين والاكاديميين المتميزين . وتستغرب المنظمة من التعتيم الاعلامي « غير المبرر الذي يتعرض له هذا الشأن رغم ما يمثله من تدمير عنيف لثروة العراق الحقيقية والمتمثلة في مخزونه العلمي والمعرفي والفكري، إذ تشير التقديرات الأولية إلى مقتل أكثر من 100 شخص من هذه الشريحة في ظروف غامضة واختفاء آخرين وهروب الكثير منهم إلى خارج العراق خوفا على حياته». وفي تقرير صحافي قالت «ديلي تلغراف» البريطانية ان 331 معلماً قتلوا، فيما تم قتل 9 طلاب في كلية الطب في جامعة الموصل في يوم واحد. وقالت الصحيفة كان يعتقد ان انهيار نظام صدام سيؤدي لتدفق الكفاءات العراقية من الخارج ولكن حدث العكس حيث افرغ العراق مما تبقى من هذه الكفاءات. ويرى مسؤول اتحاد مدرسي الجامعات العراقية عصام الراوي ان هناك حملة لافراغ العراق من العقول التي تدعو للتفكير المستقل. وقال عميد كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد ان هذه الحملة ستؤدي لولادة جيل بلا علم او معرفة.